الأمم المتحدة
A/RES/64/190

Distr.: General
19 February 2010

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون
البند ٥١ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/64/418/Add.2*)]

٦٤/١٩٠ - النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٥/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين كليهما ''نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية''، وكذلك إلى قراراتها ٥٧/٢٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٠٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[(١)] وإلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٢)] وإلى خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[(٣)]،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٤]،

وإذ تشير إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وإلى قرارها ٦١/١٦ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[٥]،

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[٦]،

وإذ تعرب عن عميق القلق إزاء الأثر السلبي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة في التنمية التي لم تبرز فقط مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة التي طال أمدها، بل أدت أيضا إلى تكثيف الجهود من أجل إصلاح وتعزيز النظام المالي الدولي وهيكله،

وإذ تنوه بالمناقشات الموضوعية المعقودة والجهود المبذولة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للتصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية،

وإذ تحيط علما بالقرارات المتخذة في الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٩ لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي عقدت في إسطنبول، تركيا في ٦ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩،

وإذ تعيد تأكيد مقاصد الأمم المتحدة، على النحو المبين في الميثاق، ومن بينها تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وجعل الأمم المتحدة مركزا لتنسيق ما تقوم به الأمم من أعمال من أجل تحقيق الغايات المشتركة، وإذ تكرر التأكيد على ضرورة تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز التنمية،

وإذ تشير إلى الالتزام بالعمل بروح من التضامن على التصدي للأزمة وتأثيرها في التنمية بصورة منسقة وشاملة على الصعيد العالمي، وباتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز دور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في التصدي للأزمة وتأثيرها في التنمية،

---

(٤) انظر القرار ٦٠/١.

(٥) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٦) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

وإذ تؤكد أهمية الالتزام بأن تكفل سلامة القطاعات المالية المحلية التي تسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، باعتبار ذلك عنصرا مهما في أي هيكل مالي دولي داعم للتنمية،

وإذ تسلم باستمرار أهمية الإدارة الجيدة إلى جانب السيطرة الوطنية على زمام السياسات والاستراتيجيات، وإذ تشير إلى الالتزام بتعزيز فعالية وكفاءة المؤسسات الاقتصادية والمالية على جميع المستويات، باعتبارها الجهات الرئيسية المحددة لمسار النمو والتنمية في المجال الاقتصادي على المدى الطويل، وكذلك بتسريع وتيرة التعافي الجماعي من الأزمة من خلال تحسين الشفافية والقضاء على الفساد وتعزيز الإدارة،

وإذ تؤكد أن الإدارة الجيدة على الصعيد الدولي أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تكرر، في هذا الصدد، تأكيد أهمية تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال معالجة الأنماط الدولية للتمويل والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي تؤثر في إمكانيات التنمية في البلدان النامية من أجل كفالة تهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية وتمكينية، وإذ تكرر أيضا التأكيد على ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي، تحقيقا لذلك، جميع التدابير الضرورية والمناسبة، بما في ذلك كفالة الدعم اللازم للإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق،

وإذ تسلم بالحاجة الملحة إلى تعزيز تماسك وإدارة واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وبأهمية كفالة أن تكون منفتحة ونزيهة وشاملة كي تكمل الجهود الإنمائية الوطنية المبذولة لضمان النمو الاقتصادي المطرد وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٧]؛

٢ - **تؤكد من جديد** أن الأمم المتحدة تتبوأ، استنادا إلى اشتراك بلدان العالم في عضويتها وبحكم شرعيتها، موقعا يؤهلها للمشاركة في مختلف عمليات الإصلاح الهادفة إلى تحسين وتعزيز الأداء الفعال للنظام المالي الدولي وهيكله، مع التسليم بأن الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية تضطلع بولايات تكمل إحداها الأخرى مما يجعل تنسيق أعمالها أمرا بالغ الأهمية؛

٣ - **تشير**، في هذا الصدد، إلى العزم على تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة وجميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية الأخرى المتعددة الأطراف لدعم النمو

---

(٧) A/64/178.

الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، استنادا إلى فهم واحترام واضحين لولاياتها وهياكل الإدارة لديها؛

٤ - **تؤكد** أهمية تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[٦]، وتشير، في هذا الصدد، إلى إنشاء الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل التي نظر فيها في إطار تلك الوثيقة؛

٥ - **تلاحظ** أن الأزمة قد خلفت آثارا خطيرة واسعة النطاق، وإن كانت متفاوتة، في جميع أنحاء العالم، أو أدت إلى تفاقم تلك الآثار، وأن دولا عديدة قد أفادت، منذ بداية الأزمة، بتعرضها لآثار سلبية تختلف بحسب البلد والمنطقة ومستوى التنمية وشدة الأزمة، بما في ذلك هروب رؤوس الأموال الخاصة بصورة مكثفة، وبخاصة في ذروة الأزمة؛

٦ - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء أثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وتؤكد ضرورة اتخاذ إجراءات تتناسب مع حجم الأزمة وعمقها وطابعها الملح وتوفير التمويل الكافي لتلك الإجراءات وتنفيذها على وجه السرعة وتنسيقها على الصعيد الدولي بصورة مناسبة، وتلاحظ، في هذا الصدد، العمل المهم الذي يجري الاضطلاع به على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للتخفيف من أثر الأزمة؛

٧ - **تؤكد من جديد** ضرورة مواصلة تطوير الإجراءات الشاملة التي يتخذها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للتصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية من أجل دعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من خلال نهج منسق تتبعه صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية على الصعيد القطري؛

٨ - **تلاحظ** أن النمو الاقتصادي العالمي ووجود نظام مالي دولي مستقر يمكن، إلى جانب عوامل أخرى، أن يدعما قدرة البلدان النامية على السعي إلى تحقيق أهداف سياساتها الوطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتؤكد أهمية الجهود التعاونية والمنسقة التي تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لمواجهة أخطار عدم الاستقرار المالي؛

٩ - **تؤكد** أن هذه الأزمة أضافت زخما جديدا للمناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام المالي الدولي وهيكله، بما في ذلك المسائل المتصلة بولاية هذا النظام ونطاقه وإدارته وقدرته على الاستجابة وتوجهه الإنمائي، حسب الاقتضاء؛

١٠ - **تلاحظ** أن أوجه القصور الشديد في التنظيم والإشراف، بالإضافة إلى المجازفات غير المسؤولة التي قامت بها المصارف وغيرها من المؤسسات المالية، أوجدت أوجه ضعف مالي خطيرة أسهمت إلى حد كبير في الأزمة الحالية، وتؤكد ضرورة زيادة شفافية النظام المالي الدولي وتحسين تنظيمه والإشراف عليه بوسائل، منها تعزيز الرقابة الحصيفة وتحسين إدارة المخاطر وتعزيز التعاون الدولي، في الوقت الذي تلاحظ فيه الإصلاحات الجارية في هذا الصدد؛

١١ - **تشدد** على ضرورة بذل جهود عالمية منسقة لاستعادة النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي، وبخاصة في البلدان النامية، وتشدد أيضا، في هذا الصدد، على ضرورة أن تؤخذ في الاعتبار الآثار البشرية والاجتماعية للأزمة، وتؤكد ضرورة تعزيز التعافي من الأزمة الذي يسفر عن توليد فرص العمل، بالاستناد إلى برنامج توفير فرص العمل الكريم ومن خلال تنفيذ القرار المعنون ''التعافي من الأزمة: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل'' الذي اتخذه مؤتمر العمل الدولي في دورته الثامنة والتسعين؛

١٢ - **تؤكد** أنه بإمكان البلدان النامية التي تواجه نقصا حادا وشديدا في الاحتياطيات الأجنبية بسبب تداعيات الأزمة أن تتخذ، كحل أخير، تدابير مؤقتة فيما يتعلق بحسابات رأس المال، وفقا للاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة، من أجل المساعدة على تخفيف الآثار السلبية للأزمة؛

١٣ - **تلاحظ** أنه بإمكان البلدان النامية أن تسعى، كحل أخير، إلى التفاوض، على أساس كل حالة على حدة ومن خلال الأطر القائمة، من أجل التوصل إلى اتفاقات بين المدينين والدائنين بشأن التوقف مؤقتا عن تسديد الديون للمساعدة على التخفيف من الآثار السلبية للأزمة وتحقيق استقرار في التطورات التي يشهدها الاقتصاد الكلي؛

١٤ - **تشير** إلى وجوب توخي البلدان المرونة اللازمة لتنفيذ التدابير المعاكسة للدورة الاقتصادية ولاتخاذ إجراءات محددة الهدف وملائمة لاحتياجاتها للتصدي للأزمة، وتدعو إلى تبسيط الشروط بحيث تكفل أن تكون مناسبة التوقيت وملائمة للاحتياجات ومحددة الهدف وداعمة للبلدان النامية في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية والإنمائية؛

١٥ - **تلاحظ**، في هذا الصدد، التحسن الذي طرأ مؤخرا على إطار الإقراض الخاص بصندوق النقد الدولي، من خلال وسائل منها تبسيط الشروط واستحداث صكوك أكثر مرونة من قبيل تقديم ائتمانات مرنة، وتلاحظ أيضا في الوقت نفسه ضرورة ألا تنطوي البرامج الجديدة والقائمة على شروط مسايرة للدورة الاقتصادية لا مبرر لها؛

١٦ - **تحث** المؤسسات المالية الدولية على مواصلة الجهود التي تبذلها للتخفيف من الآثار الاقتصادية العالمية للأزمة الراهنة، بوسائل منها توفير الموارد المالية للبلدان النامية، وتؤكد ضرورة مساعدة البلدان النامية على التصدي للأزمة دون التعرض من جديد لخطر الوقوع في أزمة ديون أخرى، وتحيط علما مع التقدير، في هذا الصدد، بالموارد الإضافية التي تم توفيرها من خلال صندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وتدعو إلى الاستمرار في توفير تمويل بشروط ميسرة وقائم على المنح للبلدان المنخفضة الدخل لتمكينها من التصدي للأزمة؛

١٧ - **تلاحظ** التقدم الذي أحرز مؤخرا بشأن إصلاح هياكل إدارة المؤسسات المالية الدولية، وتعيد تأكيد الالتزام بتوسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية اتخاذ القرارات ووضع المعايير المتعلقة بالاقتصاد على الصعيد الدولي، مع التأكيد على أهمية مواصلة بذل الجهود لإصلاح الهيكل المالي الدولي تحقيقا لتلك الغاية، وتقر بضرورة مواصلة النقاش بشأن مسألة القوة التصويتية للبلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز التي لا تزال مثار قلق؛

١٨ - **تؤكد من جديد** ضرورة معالجة القلق الذي كثيرا ما يجري الإعراب عنه بشأن مدى تمثيل البلدان النامية في الهيئات الرئيسية لوضع المعايير، وبالتالي، ترحب بزيادة عدد أعضاء مجلس تحقيق الاستقرار المالي ولجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف، بوصف ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح، وتشجع الهيئات الرئيسية لوضع المعايير على مواصلة استعراض عضويتها على وجه السرعة، مع تعزيز فعاليتها، بهدف توسيع نطاق تمثيل البلدان النامية، حسب الاقتضاء؛

١٩ - **تلاحظ** الدور المهم الذي تقوم به مخصصات حقوق السحب الخاصة الأخيرة في زيادة السيولة النقدية العالمية، وتسلم بضرورة إبقاء مسألة دور حقوق السحب الخاصة قيد الاستعراض المنتظم، بما في ذلك ما يتصل بالدور الذي يحتمل أن تؤديه في نظام الاحتياطيات الدولية، وتطلب إلى الأمين العام أن يأخذ هذا في الاعتبار عند إعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٠ - **تلاحظ أيضا** أهمية جهود التعاون الإقليمية ودون الإقليمية في التصدي لتحديات الأزمة الاقتصادية العالمية، وتشجع على تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، مثلا من خلال المصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية والترتيبات التجارية والترتيبات الخاصة باحتياطيات العملات وغيرها من المبادرات الإقليمية، بوصفها إسهامات في

الإجراءات المتعددة الأطراف للتصدي للأزمة الراهنة وفي تحسين القدرة على التعافي من الأزمات التي قد تحدث في المستقبل؛

٢١ - **تدعو** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى تعزيز شفافية آليات تصنيف الأخطار، مع ملاحظة أنه ينبغي لتقييمات الأخطار السيادية التي يجريها القطاع الخاص أن تزيد إلى أقصى حد من استخدام مقاييس دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات الرفيعة الجودة، وتشجع المؤسسات الإنمائية المعنية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مواصلة عملها بشأن هذه المسألة، بما في ذلك الأثر الذي يحتمل أن تحدثه في إمكانيات التنمية في البلدان النامية؛

٢٢ - **تدعو** المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية والصناديق الإنمائية إلى الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بوسائل منها تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد أن المصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية تضيف دعما ماليا مرنا إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يعزز سيطرتها على زمام الأمور وفاعليتها بوجه عام، وتهيب، في هذا الصدد، بالمجتمع الدولي كفالة التمويل الكافي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية؛

٢٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، البند الفرعي المعنون ''النظام المالي الدولي والتنمية''.

الجلسة العامة ٦٦
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩